



Article

Impact of Foreign Direct Investment on Agricultural Exports in Selected Developing Countries for the Period 1990–2019

Rihal S. Qasim* and Ramia A. Khalil



Department of Agricultural Economics, College of Agriculture and Forestry, University of Mosul

<https://doi.org/10.37229/fsa.fja.2026.01.13>

*Corresponding author: rihal.subhy@uomosul.edu.iq

Future Science Association

Available online free at
www.futurejournals.org

Print ISSN: 2687-8151

Online ISSN: 2687-8216

Received: 20 November 2025

Accepted: 21 December 2025

Published: 13 January 2026

Publisher's Note: FA stays neutral with regard to jurisdictional claims in published maps and institutional affiliations.



Abstract: Developing countries face great difficulties in obtaining domestic capital in sufficient quantities to achieve the required level of investment to develop their economies. Therefore, these countries have tended to attract foreign direct investment and try to create an attractive investment environment by preparing the components of this environment. Foreign direct investment in developing countries plays a prominent role in raising the efficiency of the export sector. As there are products that cannot be produced without the activity of foreign companies, the presence of such companies contributes to opening global markets for the products of the industries that they establish in the countries hosting investment, which leads to an increase in exports. On this basis, this study aimed to determine the impact of foreign direct investment on the economic environment of developing countries and in a way that contributes to achieving economic development, the relationship between this type of investment and exports in these countries over a specific period of time. The research problem was embodied in the fact that developing countries suffer from obstacles and problems in attracting foreign direct investment to develop their exports. Through it, the hypothesis was formulated that the flow of foreign direct investment into the agricultural sector in developing countries contributes positively to increasing the value and volume of agricultural exports to these countries. The study covered the period (1990-2019). The study also adopted the descriptive approach to study the theoretical side, relying on economic analysis methods. As for the applied side, the quantitative statistical approach was used to reveal the causal relationship. The study reached a number of conclusions, the most important of which was that the results showed the existence of a positive, statistically significant relationship between foreign direct investment and agricultural exports, which indicates that increasing... FDI of 1% leads to a modest but statistically significant increase in agricultural exports of 0.025%. There was no direct relationship between foreign direct investment and agricultural exports in Jordan. The two researchers recommended that policies to attract foreign direct investment in the agricultural sector should be tailored to each country separately, taking into account the economic, social and political conditions of each country, as well as studying local factors and conducting detailed studies to determine the local factors that affect foreign direct investment and agricultural exports in each country.

Key words: Foreign Direct Investment, Chitosan, Agriculture, Exports.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الزراعية في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩

رحال صبحي قاسم و رامي عامر خليل

قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة والغابات ، جامعة الموصل

المستخلص

تواجه الدول النامية صعوبات كبيرة في الحصول على رؤوس أموال محلية وبمقايير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار لتنمية اقتصاداتها ، لذلك اتجهت هذه الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تهيئة مقومات هذه البيئة. ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دوراً بارزاً في رفع كفاءة قطاع التصدير ، حيث أن هنالك منتجات لا يمكن إنتاجها بدون نشاط الشركات الأجنبية ، حيث يسهم وجود مثل هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في البلدان المضيفة للاستثمار ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات. وعلى أساس ذلك جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في بيئة الدول النامية الاقتصادية وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والعلاقة بين هذا النوع من الاستثمارات والصادرات في هذه الدول خلال مدة زمنية محددة. قد تجسدت مشكلة البحث في أن الدول النامية تعاني من معوقات ومشاكل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية صادراتها ، ومن خلالها تم صياغة الفرضية التي مفادها أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية يساهم بشكل إيجابي في زيادة قيمة وحجم الصادرات الزراعية لهذه البلدان ، وغطت الدراسة المدة (١٩٩٠-٢٠١٩) ، كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري معتمدين في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي ، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج الكمي الإحصائي للكشف عن العلاقة السببية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها أن النتائج أظهرت وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية، مما يشير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة متواضعة ولكن ذات دلالة إحصائية في الصادرات الزراعية بنسبة ٠,٠٢٥%. ولم تظهر علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية في الأردن. وأوصت الباحثتان بضرورة أن تكون السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي مخصصة لكل بلد على حدة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد ، فضلاً عن دراسة العوامل المحلية وإجراء دراسات تفصيلية لتحديد العوامل المحلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات الزراعية في كل بلد.

المقدمة

يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، إذ يساهم في تعزيز النمو من خلال ضخ رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية، وتوسيع فرص العمل، وزيادة الصادرات. وفي هذا السياق، يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصادرات الزراعية أهمية بالغة، إذ يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية في العديد من البلدان النامية، فهو يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، وتوليد الدخل القومي، وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، إلا أن هناك نقصاً في الدراسات التي تتناول بشكل دقيق تأثيره في الصادرات الزراعية في البلدان النامية. كما أن هناك حاجة لفهم أعمق للآليات التي من خلالها يساهم هذا الاستثمار في تحسين أداء القطاع الزراعي وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق العالمية ، بالإضافة إلى ذلك تواجه البلدان النامية تحديات مختلفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي، مثل ضعف البنية التحتية، والقيود التنظيمية، والمخاطر السياسية والاقتصادية ، لذا يهدف البحث إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الزراعية في بلدان نامية مختارة خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٩. وتسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف فرعية، منها: تحديد العلاقة الكمية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى الصادرات الزراعية في البلدان قيد الدرس ، والكشف عن الآليات التي من خلالها يساهم هذا الاستثمار في تحفيز الصادرات الزراعية، مثل نقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، والوصول إلى الأسواق الخارجية ومقارنة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الزراعية بين البلدان النامية المختلفة، وتحديد العوامل التي تؤثر في قوة هذه العلاقة. يعتمد البحث على نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية، مع الأخذ في الاعتبار متغيرات أخرى قد تؤثر في الصادرات الزراعية، مثل سعر الفائدة، وسعر الصرف، ومعدل التضخم، والعجز في الموازنة العامة، ومستوى التكنولوجيا، وجودة البنية التحتية، والسياسات الحكومية، وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية في البلدان النامية: تشير العديد من الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المنتجات وتوسيع نطاقها، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية. على سبيل المثال، وجدت دراسة أجريت

في عام ٢٠٢٠ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية بنسبة ٥% ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الزراعية يختلف بين البلدان النامية. يتأثر هذا التأثير بعوامل مختلفة، مثل مستوى التنمية الاقتصادية، والسياسات الحكومية، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية. على سبيل المثال، قد تستفيد البلدان التي تتمتع ببنية تحتية جيدة وسياسات حكومية داعمة للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيرها، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها ، نوصي صناع القرار في البلدان النامية تحسين بيئة الاستثمار، وتطوير السياسات الزراعية، بهدف زيادة الصادرات الزراعية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتحسين البنية التحتية، وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتطوير القدرات البشرية المحلية.

مشكلة البحث

رغم الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، إلا أن هناك نقصاً في الدراسات التي تتناول بشكل دقيق تأثيره في الصادرات الزراعية في البلدان النامية. كما أن هناك حاجة لفهم أعمق للآليات التي من خلالها يساهم هذا الاستثمار في تحسين أداء القطاع الزراعي وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في توفير معلومات دقيقة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية، مما يمكن صناع القرار من اتخاذ قرارات مدروسة لتعزيز هذا القطاع. كما يمكن أن يستخدم البحث كأساس لتطوير سياسات واستراتيجيات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الزراعي، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز قدرة البلدان النامية على المنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ذلك يساهم البحث في توسيع المعرفة الأكاديمية حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الزراعية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد العلاقة الكمية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي ومستوى الصادرات الزراعية في البلدان قيد الدرس واستكشاف الآليات التي تساهم في تحفيز الصادرات الزراعية من خلال هذا الاستثمار ، مثل نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، والوصول إلى الأسواق الخارجية ، ومقارنة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الزراعية بين البلدان النامية المختلفة، وتحديد العوامل التي تؤثر في قوة هذه العلاقة.

اذ توجد علاقة ايجابية بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي ومستوى الصادرات الزراعية في البلدان النامية، بحيث تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الصادرات الزراعية بشكل ملحوظ."

فرضية البحث

يفترض البحث أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية يساهم بشكل إيجابي في زيادة قيمة وحجم الصادرات الزراعية لهذه البلدان. وتستند هذه الفرضية على حقيقة أن هذه الاستثمارات تجلب معها مجموعة من المزايا التي تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، وإمكانية مساهمة الشركات متعددة الجنسية في نقل التكنولوجيا الحديثة والأساليب الزراعية المتطورة إلى البلدان المضيفة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية.

منهج البحث

تعتمد منهجية البحث العلمي على مجموعة من الأدوات والأساليب التي يستخدمها الباحث للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة. وفي سياق البحث الذي يهدف إلى تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الزراعية في عدد من البلدان النامية، فإن الدمج بين المنهج النظري والكمي يعتبر أمراً ضرورياً لتوفير فهم شامل ومتكامل للعلاقة بين المتغيرين. إذ يتضمن المنهج النظري الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية، وذلك لتحديد الفجوات المعرفية وتطوير فرضيات البحث ، و فيما يخص المنهج الكمي فقد تم اختيار نموذج VECM لأنه الأداة الإحصائية الأنسب لتحليل العلاقة المعقدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية، كونه يأخذ في الاعتبار الطبيعة المتكاملة للبيانات الاقتصادية، ويسمح بتحليل التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، ويتيح مرونة في تحليل العلاقة بين متغيرات متعددة.

مدة الدراسة: ستغطي الدراسة المدة الزمنية ١٩٩٠ - ٢٠١٩.

بلدان الدراسة: تم اختيار مصر والاردن كعينة للبحث لتتنوعها الجغرافي والاقتصادي، ولديها قطاع زراعي كبير .

المتغيرات الرئيسية

المتغير التابع: قيمة الصادرات الزراعية.

المتغيرات المستقلة: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، والعجز في الموازنة العامة.

من المتوقع أن تظهر نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية في البلدان النامية. كما من المتوقع أن تكشف الدراسة عن الآليات التي تربط بين المتغيرين، مثل نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية.

المبحث الاول

مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وانواعه

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافا إليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد، ولا يقتصر ذلك على اضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط بل على حيازة المستندات او اي شكل اخر من الموجودات المالية، ويعرف أيضاً بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما يسمى (البلد الأم) بامتلاك اصول او موجودات ثابتة في بلد اخر يسمى (البلد المضيف) مع وجود النية لديه في ادارة ذلك (سلمان، ٢٠٢٠، ٧٩). عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر في تقريره لسنة ٢٠٢١ على انه نوع من أنواع الاستثمار الذي يركز على مصلحة طويلة الأمد وتعني هذه المصلحة وجود علاقة بين المستثمر المباشر والمؤسسة ودرجة كبيرة من التأثير من قبل المستثمر على إدارة المؤسسة، ولا يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر فقط المعاملة الأولية التي تنشئ العلاقة بين المستثمر والمؤسسة، ولكن أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينها وبين الشركات التابعة، مما يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصته من اسهم الكيان او المشروع (Shahryar, 2022:5). ويُعرف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره فئة من الاستثمار الدولي التي تنشأ علاقة اقتصادية دولية، وتحصل هذه العلاقة عندما يحصل المستثمر المباشر على عشرة في المائة أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت لمؤسسة ما في الخارج، ودرجة كبيرة من تأثيره على إدارة المؤسسة (Joel, 2021:1-2).

بعد الاطلاع على العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية يبدو من الصعب تحديد مفهوم واحد للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لتعدد الزوايا التي ينظر اليه منها لأنه يعد أكثر انواع الاستثمارات اهمية وذلك لتعدد انواعه وآثاره في الدول المضيفة .

انواع الاستثمار الاجنبي المباشر

وُضعت تصنيفات مختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. يمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات والأغراض التالية (علي والحملوي، ٢٠٢٢، ١٠٩١-١٠٩٢).

١ - الاستثمار الباحث عن المصادر والثروات الطبيعية: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول، ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز اذ تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام، وخاصة في مجالات النفط والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وينطوي هذا النوع على زيادة صادرات المواد الأولية وزيادة واردات السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية. ويعتبر هذا الشكل غير عادل لأنه بالأخذ في الاعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه قد تذهب للشركات المستثمرة (وفق الاتفاقيات المبرمة مع بعض الدول)

٢ - الاستثمار الباحث عن الأسواق: يسود هذا النوع في قطاع الصناعات التحويلية، ويهدف لتلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والإقليمية). ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في رفع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما أن له آثاراً توسعية في التجارة وفي مجال الانتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الانتاج والسلع الواردة إليها.

٣- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من خلال الشركات متعددة الجنسية التي تركز أنشطتها بهدف زيادة الربحية وذلك باستخدام أيدي عاملة ماهرة ومنخفضة التكلفة، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة. ويأخذ هذا النوع أشكالاً عدة منها تحويل جزء من العمليات الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة أو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور أو ارتفاع سعر صرف العملة. إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عالية في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حالياً في بعض الدول حديثة التصنيع، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن صادرات سلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

٤- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار في مراحل لاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية، عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير، مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي في التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، وأهم أشكال هذا الاستثمار هي: الاستثمار المشترك Venture Joint، والاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، والاستثمار في المناطق الحرة، ومشروعات تجميع السلع، والاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة (بنظام BOT).

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

مع صعود العولمة، أصبح ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد على أنه حافز مهم لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي لكل من البلدان النامية والمتقدمة (Tintin, 2013: 288) ويمكن الإشارة إلى هذه الفوائد بالنسبة للبلد المضيف من خلال النقاط التالية:

- زيادة الصادرات: أتاح ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات والاقتصادات فرصة أكبر لجعل السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها في السوق العالمية متاحة بسهولة (Shahryar, 2022: 7) ويمكن أن يكون هذا دافعا لإنشاء المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم، ويساعد في إرسال السلع عبر الحدود إلى المناطق التي تم فرض قيود عليها، كما أن هذا النوع من الاستثمار في حد ذاته من المرجح أن يعزز التجارة التي تخلق فرصة التصدير من شركة أجنبية إلى أخرى على الرغم من أنه يتم التعامل معها أحياناً على أنها وسيلة بديلة لخدمة السوق الخارجية، وبالتالي يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة لتعزيز التجارة الدولية. (Adjei, 2021: 9-10)

- يساهم في الحد من مشكلة البطالة: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في مجال التنمية البشرية فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام في المدن الجديدة تعمل على توفير فرص عمل جديدة ومجمعات عمرانية، كما وتؤدي العمالة إلى زيادة الدخل، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان، وسيترتب على ذلك زيادة رفاهية السكان. (Avazov & Baxodirovna, 2021: 2)

- زيادة إيرادات الدولة: تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم وضرائب تفرض على المشاريع عند إقامتها أو على نشاطاتها عند القيام بعملية الإنتاج والتسويق والتصدير، وهذا يساعد في التخفيف من عجز ميزانية الدول النامية، ويساهم في تخفيض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل (بليلة وغبني، ٢٠١٧: ١١). كما أن الضرائب التي تفرض على الشركات متعددة الجنسية تساهم في تمويل الإنفاق العام ومشروعات التنمية في الدول المضيفة

- خلق سوق تنافسي: ضمان آخر يجلبه الاستثمار الأجنبي المباشر هو توفير أسواق تنافسية، فعندما تظهر شركة أجنبية في الأسواق المحلية، فإن الاحتكار يفقد أسبابه في بيئة تنافسية، مما يحفز على الابتكار لتقديم منتجات أفضل وبأسعار تنافسية للمستهلكين، ومن المرجح أن يؤدي وجود الاستثمار الأجنبي في بلد ما إلى دفع الشركات المحلية للعمل بكفاءة أكبر (Adjei, 2021: 147) وهذا يؤدي إلى بث روح المنافسة بين الشركات المحلية وخفض الاحتكار وتحسين نوعية الخدمات والمنتجات، ويصبح أمام السكان المحليين مجموعة متنوعة من خطوط الإنتاج بأسعار تكلفة مختلفة للاختيار من بينها (لطيف ويونس، ٢٠٢٠: ٢٦٠)

- تحقيق التنمية: إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر في معدلات النمو من خلال قناتين: مباشرة من خلال زيادة الاستثمار وتقنيات أكثر كفاءة، وبصورة غير مباشرة، عن طريق تحسين رأس المال البشري والبنية التحتية والمؤسسات وما إلى ذلك، يمكن أن تتجلى الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في شكل مهارات إدارية ومعرفة تنظيمية وتدريب للقوى العاملة.

- وبالرغم من كل ما سبق، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر عيوب و آثار غير مرغوب بها، خاصة في الأجل الطويل، مما جعل الآراء تختلف حول مدى أهمية هذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف (بعداش، ٢٠٠٨: ١٠٥)، ويمكن استخلاص بعض من تلك السلبيات وهي كالآتي:
- التلوث البيئي: يعد أحد أهم مشاكل المجتمع الدولي في عصرنا هذا، والتي يجب أن تتحمل الدول المضيفة عبئها (ركابي وآخرون، ٢٠١٩: ٣٦)، ويمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بيئة البلد المضيف وتلوثها نتيجة عدة اسباب، منها التقدم الصناعي والتكنولوجي والتزايد المستمر في التعداد السكاني، ولكونه يتركز في النشاطات التي من الممكن أن تساهم في تفاقم مشكلة التلوث مثل (الصناعات الاستخراجية والصناعات التعدينية والغاز الطبيعي، والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمدة والاسمنت) بدلاً من توطينها في بلدانهم، نتيجة القوانين المتساهلة بالنسبة للبيئة خاصة في الدول النامية (الفتلاوي، ٢٠٢١: ١١)
- الشركات متعددة الجنسيات ذات أصول غنية ومن دول متقدمة تجلب معها تقنيات عالية، يفقدها الاقتصاد المحلي، مما يؤدي هذا إلى زيادة معدلات البطالة بدلاً عن تخفيضها (ركابي وآخرون، ٢٠١٩: ٣٦)
- عادة ما تحول الشركات الأجنبية أرباحها الى بلدانها، وعندما تكون الموارد البشرية لهذه الشركات من نفس بلدها، فإن الأجور سوف تتحول الى البلد الأم، مما يؤثر في احتياطي الدولة المضيفة من العملة الصعبة حتى ولو كانت بنسبة ضئيلة
- نتيجة السياسة المتعلقة بتسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل العمودي مع عدد من فروعها، قد يؤدي هذا إلى إحداث خلل أو ضغط سلبي على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة (الفتلاوي، ٢٠٢١: ١٠)، إذا استورد المستثمرون أكثر مما يصدرونه، فقد ينتهي الأمر بتدهور الوضع التجاري للبلد وميزانه التجاري (Mello, 2006: 12).

مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية:

- ١) توفير قدر كبير من العملات الاجنبية للدول المضيفة
- ٢) تحسين اوضاع ميزان المدفوعات من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال الزراعي وتحسين وضع الميزان التجاري الزراعي، اذ تتحسن حالة ميزان رأس المال الزراعي من خلال زيادة تدفقات الاموال الاجنبية الى داخل الدولة المضيفة ، والميزان التجاري تتحسن حالته من خلال تخفيض الاستيرادات وزيادة الصادرات الزراعية.

أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الزراعية:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً للتمويل الخارجي الذي يسد الفجوة المتزايدة بين الصادرات والاستيرادات. إن الأداء العالي في مجال التصدير يشكل قناة لتوريد العملة الأجنبية لتكوين رأس المال المحلي، وهي مشكلة خطيرة تواجه البلدان النامية، ويمكن استخدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للتصدير لتوسيع القدرة الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، والحصول على اقتصاديات الحجم. وتؤكد نظرية النمو الداخلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من قدرة الاقتصاد المتلقي على التصدير من خلال مكاسب الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا، والكفاءات، والمعرفة، والمهارات الإدارية والتسويقية والتقنية. وفي هذه الدول يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور حاسم في زيادة الاستثمار المحلي، وتعزيز التجارة الدولية، وتوسيع المدخرات المحلية، وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي، وبالتالي تصحيح وضع ميزان المدفوعات، فضلاً عن ذلك فإن توافر تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من قيود النقد الأجنبي على الاستثمار الثابت الخاص من خلال تسهيل استيراد المعدات والآلات التجارية في البلاد ومن المتوقع أن يؤدي معدل نمو الصادرات المرتفع الناجم عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين مستويات المعيشة، والحد من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والزراعية الشاملة (Muzurura et al., 2018,1).

المبحث الثاني

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الزراعية

يعد موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر والاثار والتغيرات التي يحدثها في الصادرات الزراعية من المواضيع التي اثارَت جدلاً وشكوكاً كبيرة حول مدى نجاحها في تحقيق تغيير ايجابي في مجال الصادرات الزراعية. اذ تشير ادبيات هذا النوع من الاستثمار الى وجود ثلاث اتجاهات رئيسية فيه، الاول يؤكد اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في رفع معدل نمو الصادرات الزراعية والثاني يؤكد فيه معارضو هذا الاستثمار على انه مباراة من طرف واحد والفائز فيها غالباً هي شركات الاستثمار الاجنبي المباشر، اذ يتسبب في تعميق حالة العجز في موازين مدفوعات الدول النامية ويشوه انماط الانتاج والاستهلاك المحليين ويزيد من

الاستثمارات، أما الاتجاه الثالث فإن أصحابه يعتمدون حالة التوافق بين وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة وهو ما تؤيده الدول التي تشجع على جذب هذا الاستثمار للمساهمة في زيادة صادراتها الزراعية (غزال، ٢٠٠٣، ٧٣).

وفي هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحي يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث

في عام ١٩٩٥ أوضح (chen) وآخرون في دراستهم عن دور الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد الصين اذ ازدادت نسبة مساهمته في زيادة الصادرات من ٣% عام ١٩٨٤ الى اكثر من ٥% عام ١٩٨٨ و ١٢% عام ١٩٩٠ وما يقارب من ١٧% عام ١٩٩١ والى ٢٠% عام ١٩٩٢ ووصلت الى ٣٠% من الصادرات الصينية عام ١٩٩٣ بسبب توفر العديد من المقومات من اهمها اتباع استراتيجية التصنيع من اجل التصدير .

في عام ٢٠١١ نشر العيد بحثاً عن أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التجارة الخارجية في الاقتصادات المغربية اوضح فيه بان الساحة الاقتصادية العالمية قد شهدت تحولات واسعة منها فتح العديد من الاسواق وازالة مختلف انواع القيود اما حركة الصادرات الزراعية والزيادة في حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها قيم الاستثمار الاجنبي المباشر الذي اصبح من ابرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي والذي اسهم بدور كبير في زيادة معدل نمو الصادرات الزراعية في العديد من البلدان النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار

في دراسة شهاب عام ٢٠١٤ عن أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة اشار فيها ان تشجيع هذا النوع من الاستثمار يعزز نقل التكنولوجيا الحديثة الى الزراعة النامية ويوفر فرص عمل فيها ويحفز الاقتصاد المحلي على النمو ويوفر ظروف ملائمة لجذب هذا الاستثمار وذلك يؤدي الى تغير واقع الزراعة النامية الى الحد الذي يجعل هذه البلدان تتمكن من تحقيق اكتفائها الذاتي ثم زيادة صادراتها الزراعية، ووضح الباحث بان تزايد تدفق هذه الاستثمارات الى البلدان النامية قد اسهم في تغيير واقعها الزراعي من مستوردة للمنتجات الزراعية الى مصدرة لها .

وفي دراسة عطا الله ٢٠٢٤ عن أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودورها في تنمية القطاع الزراعي. التي اوضح فيها ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٥/٢٠٢٢ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) بلغت ١٢,٧٩٩ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٣,٥٢%، بينما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الأولى بين الدول أو المناطق المستثمرة، بمتوسط ٧,٧٢٨ مليار دولار، بنسبة ٥٩,٢% تقريباً، تليها "الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبقية دول العالم" بنسب بلغت نحو ١٧,٧%، و ١٣,٠%، و ١٠,١% على التوالي. أظهرت نتائج التحليل وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمعدل التضخم في الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما وجد أثر موجب ذي دلالة إحصائية لكل من "معامل الانفتاح، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال الإجمالي، وسعر الصرف"، وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فيما تبين أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بلغ حوالي ٥٧ مليون دولار، يمثل حوالي ١٠,٥% من إجمالي الاستثمارات الزراعية، وبلغ متوسط معامل التوطين نحو ٠,٨٥، للمدة قيد الدراسة، وبلغت حصة الاستثمار الأجنبي "المباشر وغير المباشر" نحو ٢٠٢,٦ مليون دولار، وتمثل نحو ٢٤,٩% من متوسط تدفق رأس المال للشركات المنشأة في القطاع الزراعي خلال المدة قيد الدراسة.

وفي عام ٢٠١٨ أوضح Purusa & Istiqomah في دراستهم عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم في صادرات خمس بلدان آسيوية نامية بينوا فيها ان هذا الاستثمار له دور بالغ الأهمية في زيادة قيم صادرات كل من اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام خلال المدة ٢٠١٥-٢٠٠٠ على اعتبار ان هذا النوع من الاستثمار يسهم بدرجة مهمة في دعم اداء صادراتها من خلال زيادة انتاجية عوامل الانتاج ورفع القدرة الانتاجية لوحدها الزراعية والصناعية فضلاً عن دوره في زيادة قيم رأس المال ونقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الادارية وتعزيز كفاءة العمال المحليين لذا فان هذا النوع من الاستثمار يوفر اغلب انواع فرص زيادة الانتاج وتوسيع نطاق الصادرات وامكانية الوصول الى الاسواق.

المبحث الثالث

تقدير وتحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات الزراعية في بلدان عينة البحث للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩

١- صياغة وتوصيف النموذج المستخدم في التقدير

من اجل دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في قيم الصادرات الزراعية في دول عينة البحث، تم الاعتماد على أحدث المنهجيات المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأهم الاختبارات المتعلقة بها وتتمثل في كل من اختبار جذر الوحدة (طريقة ديكي فولر الموسعة) Augmented Dickey-Fuller (ADF) test للكشف عن درجة تكامل كل سلسلة زمنية، واختبار التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن (Johansen)، لتحديد عدد اتجاهات التكامل المشترك لكل بلد (Banerjee *etal.*, 1993). ومن ثم استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model، الذي يمكننا من فحص وتحليل سلوك المتغيرات في الاجل القصير من أجل الوصول الى التوازن على المدى الطويل (Prakash, 1999)، وأخيرا يتم تشخيص النماذج من خلال مجموعة من الاختبارات القياسية التي يوفرها برنامج Eviews10 بهدف التوصل الى أفضل الصيغ Goodness of fit التي تعبر عن العلاقة الدالية لذا فان النموذج القياسي المستخدم سيأخذ الشكل الآتي:

$$y = \alpha_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + u_i$$

اذ ان:

y = الصادرات الزراعية

X_1 = الاستثمار الاجنبي المباشر

X_2 = سعر الفائدة

X_3 = سعر الصرف الاجنبي

X_4 = معدل التضخم

X_5 = العجز في الموازنة العامة

وقد تم اعتماد الصيغة اللوغارتمية المزدوجة لنموذجي مصر والاردن لأنها تعطي قيم المرونة طويلة الاجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة عند تأثيرها في المتغير المعتمد، فضلا عن انها تقلل من تشتت البيانات، لذا تم اخذ اللوغارتم الطبيعي لجميع متغيرات النموذج، وبذلك أصبحت الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره بالصيغة الآتية:

$$\text{Log}y = \alpha_0 + B_1\log X_1 + B_2\log X_2 + B_3\log X_3 + B_4\log X_4 + B_5\log X_5 + u_i$$

إذ ان:

α_0 = الحد الثابت في النموذج القياسي

B_1, \dots, B_5 = معاملات الانحدار المقدرة (المرونة) بافتراض انها < صفر

اولا: الاردن

اعطت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة افضل توصيف للعلاقة بين قيم الصادرات الزراعية y كمتغير معتمد مع بقية المتغيرات المستقلة في الاردن كما في الصيغة التالية:

$$\text{Log}y = \alpha_0 + \alpha_1\log X_1 + \alpha_2\log X_2 + \alpha_3\log X_3 + \alpha_4\log X_4 + \alpha_5\log X_5 + u_i$$

$$t^* = (0.436) (1.575) - (1.410) (2.639) (2.326) - (1.492)$$

$$R^2 = 0.38$$

$$D-W = 2.654$$

تشير نتائج التحليل الى عدم ظهور معنوية قيم الاستثمار الاجنبي المباشر X_1 في التأثير في قيم الصادرات الزراعية Y اذ يكون سبب ذلك تدني قيم هذا النوع من الاستثمار الموجه نحو الزراعة الاردنية لطول مدة دوران رأس المال فيها ولم تظهر معنوية سعر الفائدة X_2 في التأثير في قيم الصادرات الزراعية اذ يكمن سبب ذلك في تدني تأثير دور هذا المتغير في زيادة قيم الاستثمار والصادرات الزراعية في الاردن لوازع ديني وكذلك تشير النتائج الى معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X_3 وبتأثير ايجابي في قيم الصادرات الزراعية وبمرونة بلغت 0.547 وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان تزايد سعر

صرف العملة الاردنية (تخفيض قيمتها) يجعل اسعار المنتجات الزراعية الاردنية رخيصة الاثمان في الاسواق المحلية والعالمية وذلك يعني زيادة عوائد صادرات هذا النوع من المنتجات التي تسهم في زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية الزراعية وذلك يعكس أثره في زيادة قيم الصادرات الزراعية للدولة المذكورة وتطابقت هذه النتيجة مع دراسة سالم واحمد، ٢٠١٩. ووضحت النتائج معنوية معدل التضخم X_4 وبأثر ايجابي في المتغير المعتمد وبمرونة بلغت 0.169 وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية الا انها اتفقت مع الواقع الاقتصادي الذي شهدته اليابان والتي بلغ فيها معدل التضخم دون مستوى ٢٠% الا انها حققت مستوى متقدم من صادراتها وتطابقت هذه النتيجة مع معطيات الخطة الخمسية في الهند التي شهدت تضخماً بلغ معدلته نحو ٢٥% الا انها تمكنت من زيادة قيم صادراتها الزراعية بعد الثورة الخضراء التي حصلت فيها والتي تمكنت من تحقيق معدل نمو زراعي بلغ نحو ٩% سنوياً، كذلك لم تظهر معنوية العجز في الموازنة العامة للدولة X_5 اذ يعود سبب ذلك في قيم العجز عند مستويات متدنية لم تؤثر في قيم الصادرات الزراعية.

ثانياً: مصر

بعد اختبار صيغ تقدير أثر المتغيرات المستقلة في قيم الصادرات الزراعية في مصر اوضحت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة افضل النتائج الاتية:

$$\text{Log}y = \alpha_0 + \alpha_1 \log X_1 - \alpha_2 \log X_2 + \alpha_3 \log X_3 - \alpha_4 \log X_4 + \alpha_5 \log X_5 + u_i$$

$$t^* (1.428) \quad (2.224) \quad -(1.861) \quad (0.970) \quad -(1.549) \quad (0.050)$$

$$R^2=0.64$$

$$D-W=3.483$$

تشير نتائج التحليل الى معنوية قيم الاستثمار الاجنبي المباشر X_1 في التأثير الايجابي في قيم الصادرات الزراعية المصرية بمرونة بلغت 0.025 وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على ان شركات الاستثمار الاجنبي المباشر تمتلك كافة انواع المدخلات والمكان والمعدات الزراعية اللازمة لزيادة حجم الانتاج الزراعي وصادراته، ووضحت نتائج التقدير ايضاً معنوية سعر الفائدة X_2 في التأثير في قيم الصادرات الزراعية بمرونة بلغت 0.187 وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على ان خفض سعر الفائدة يسهم وبدور كبير في اقبال المستثمرين على القروض كونها تصبح رخيصة الاثمان بالنسبة لهم وذلك يعني توجه رجال الاعمال نحو توظيف قروضهم في مجال الاستثمار الزراعي الذي عكس أثره في زيادة قيم الانتاج والصادرات الزراعية وجاءت النتيجة مطابقة لدراسة احمد (٢٠٢٠)، ولم تظهر معنوية سعر الصرف الاجنبي X_3 اذ يعود سبب ذلك في ثبات سعر صرف الجنيه المصري تجاه الدولار خلال مدة البحث وجاءت النتيجة متوافقة مع ما جاءت به دراسة علي (٢٠١٨)، ولم تظهر نتائج التحليل أي علاقة معنوية بين معدل التضخم X_4 والعجز في الموازنة العامة X_5 وقيم الصادرات الزراعية في مصر. اذ يعزى سبب ذلك إلى تدني قيم هذين المتغيرين خلال مدة البحث، بالإضافة إلى سياسة الاستقرار النقدي التي اتبعتها الحكومة المصرية والتي ساهمت في الحفاظ على معدل تضخم منخفض. كما أن الاعتماد الكبير للصادرات الزراعية المصرية على المنتجات الأساسية، والتي تتميز بمرونة سعرية منخفضة، قد قلل من حساسية الصادرات الزراعية للتغيرات في التضخم وسعر الصرف، كما أكدت دراسة البنك الدولي ٢٠١٥ أن مرونة الصادرات الزراعية المصرية للتغيرات في سعر الصرف كانت منخفضة بسبب التركيز على المنتجات الزراعية الأساسية.

يتضح مما سبق وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الزراعية في مصر، مما يدعم فرضية الدراسة. هذا يعني أن زيادة الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي المصري يساهم في زيادة الصادرات الزراعية. فضلاً عن ذلك، أظهرت الدراسة تأثيراً سلبياً لسعر الفائدة في الصادرات الزراعية في مصر، وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية، ولم يتم العثور على علاقة واضحة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الزراعية في الأردن. وبدلاً من ذلك، أظهرت الدراسة علاقة ايجابية بين سعر الصرف والصادرات الزراعية في الأردن، مما يشير إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية قد ساهم في زيادة الصادرات. كما أظهرت نتائج غير متوقعة حيث كانت هناك علاقة ايجابية بين التضخم والصادرات الزراعية في الأردن،

وتعود الاختلافات في النتائج بين مصر والأردن إلى عدة عوامل، منها الاختلافات في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين البلدين، بالإضافة إلى اختلافات في جودة البيانات المستخدمة في التحليل.

الاستنتاجات

- (١) تظهر النتائج أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات الزراعية يختلف باختلاف السياق الاقتصادي والسياسي لكل بلد. كالعوامل المحلية، السياسات الحكومية، البنية التحتية، وطبيعة الاقتصاد، وتؤثر عوامل أخرى مثل سعر الصرف والتضخم في الصادرات الزراعية مما قد يؤثر بشكل متكامل أو متعارض مع الاستثمار الأجنبي المباشر في تحديد أداء القطاع الزراعي.
- (٢) أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية، مما يشير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة متواضعة ولكن ذات دلالة إحصائية في الصادرات الزراعية بنسبة ٠,٢٥%. ولم تظهر علاقة مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية في الأردن.
- (٣) وجود علاقة سالبة بين سعر الفائدة والصادرات الزراعية، مما يدل على أهمية التمويل بأسعار معقولة في تحفيز النمو الزراعي في مصر، ومع ذلك، أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا لسعر الصرف في الصادرات الزراعية، مما يشير إلى أهمية تنافسية الأسعار في تحفيز الصادرات. بينما أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا لسعر الصرف في الصادرات الزراعية، مما يشير إلى أهمية تنافسية الأسعار في تحفيز الصادرات. كما أظهرت وجود علاقة موجبة غير متوقعة بين التضخم والصادرات الزراعية.

التوصيات

١. يجب أن تكون السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي مخصصة لكل بلد على حدة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد، فضلا عن دراسة العوامل المحلية وإجراء دراسات تفصيلية لتحديد العوامل المحلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الزراعية في كل بلد.
٢. يجب تحليل كيفية اندماج الشركات الأجنبية في سلاسل القيمة الزراعية المحلية، وكيف يؤثر ذلك في الصادرات.
٣. تقييم تأثير السياسات السابقة التي تم اتخاذها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي.

المصادر

- سلمان، تغريد داود (٢٠٢٠). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٦٤، ص ص ٧٦-١٢٥.
- علي، يحيى حسين وفاطمة الحملاوي (٢٠٢٢). المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد ٣، العدد ١، ص ص ١٠٨٧-١١٢٠.
- لطيف، باسم فاضل و أحمد عبدالعزيز يونس (٢٠٢٠). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٩٥-٢٠١٧، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٤٩)، ص ص ٢٥٢-٢٧٣.
- ركابي، محمد عماد الدين وعقبة قصير، ونائلة عشيري (٢٠١٩). دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان العربية ♦ دراسة قياسية للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- بعداش، عبد الكريم (٢٠٠٨). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٥، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- بليلة، زينة ومسعودة غبني (٢٠١٧). أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل البرامج التنموية دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠ ♦ ٢٠١٦، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- الفتلاوي، سلام كاظم شاني (٢٠٢١). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٣ ♦ ٢٠١٩، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق

شهاب ، محمد عبد الحميد محمد (٢٠١٤). أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكلة توزيعه داخل العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦.

عطاالله، محمد عبدالقادر (٢٠٢٤). دراسة إقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودوره في تنمية القطاع الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٤ العدد ١، ص ص ١٢٥ - ١٥٢.

غزال، قيس ناظم (٢٠٠٣). أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.

Abd, B.M. (2011). Assessing the Impact of Foreign Direct Investment on the Economic Growth and Sustained Development in Western Arab Countries, a Comparative Study, Tunisia, Algeria, Morocco, an M.Sc. thesis, college of economic, commercial and driving sciences, Farahat Abbas University, Setif, Algeria

Adjei, E. E. (2021). Impact of Foreign Direct Investment on Export: An Empirical Analysis of the Ecowas Region, Master Thesis unpublished, KDI School of public policy and management, SOUTH KOREA.

Avazov, N. R. and Begalova, D. B. (2021). the impact of foreign direct investment on economic growth, An International Multidisciplinary Research Journal, Vol., 11, No., 2, pp 1 - 8.

Chen, C., Lawrence C. and Yimin Z. (1995). The Role of Foreign Direct Investment in China's Post-1978 Economic Development. World Development. Vol. 23. No. 4. pp. 691-703.

Joel I. D. (2021). Foreign Direct Investment in the Successor States of Yugoslavia, First edition, springer, Switzerland

Mello, L. (2006). Foreign Direct Investment in Africa, Social Observatory Pilot Project, Final Draft Report, FDI, African Labour Research Network (ALRN).

Muzurura, J., Sikwila, M. and Nesongano, T. (2018). The impact of foreign direct investment (FDI) on export growth: Evidence from Zimbabwe-1980 to 2011, Research in Business and Economics Journal, Vol 12.

Purusa, N. A. and Nurul, I. (2018). Impact of FDI, COP, and Inflation to Export in Five Asean Countries, Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan, Vol 19 No 1.

Shahriar, Md Sakib (2022). Impact of Foreign Direct Investment in Bangladesh, BBA Program, School of Business, and University of Creative Technology Chittagong, Bangladesh

Tintin, C. (2013). the determinants of foreign direct investment inflows in the Central and Eastern European Countries: The importance of institutions, Communist and Post-Communist Studies journal, Vol., 46, pp 287 - 298.